S/PV.9582

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9582**

الأربعاء، 20 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هيونوو تشو
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد تيجان
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-07597 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ السيد ماوريتسيو مارتينا، نائب المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والسيد كارل سكاو، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في القرار 2417 (2018)، أن يبلغ المجلس بسرعة عند نشوء خطر حدوث مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة انعدام أمن غذائي واسع النطاق في سياق النزاعات المسلحة. ونحن هنا اليوم للتحذير من حالة ذات تداعيات بعيدة المدى وسريعة التدهور من انعدام الأمن الغذائي في السودان، وهي حالة ناجمةعن نزاع وحشي لم ينقطع منذ 11 شهرا.

وأسفرت مستويات العنف المروعة في هذا النزاع عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وتورد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها المؤرخ 23 شباط/فبراير، روايات مروعة عن العنف الجنسي والاعتداءات على أساس عرقي التي وقعت حتى الآن في بؤر النزاع (A/HRC/55/29). إنها حقا تشبه الكوابيس. وهناك تقارير تفيد بوجود مقابر جماعية، ووقوع حالات اغتصاب جماعي، وهجمات عشوائية مروعة في مناطق مكتظة بالسكان وفظائع أخرى عديدة. وقد حذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أن بعضا من هذه الأعمال المرعبة على الأقل قد يرقى إلى جرائم حرب.

وفي الخرطوم ودارفور وكردفان، التي يعيش فيها 90 في المائة من السكان الذين يواجهون مستويات بلغت حدّ الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي، لم يتوقف القتال العنيف منذ 340 يوما، أو 11 شهرا. وأسفرت الأعمال القتالية عن أضرار جسيمة ونهب وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق تصنيع الأغذية والتغذية، التي كانت من قبل فخرا للسودان. ففي أيار/مايو 2023، دُمر مصنع في الخرطوم كان ينتج 60 في المائة من الأغذية العلاجية المنقذة للحياة الجاهزة للاستخدام في السودان. وكان هذا المصنع يقدم الطعام لمئات الآلاف من الأطفال.

وأُجبر المزارعون على التخلي عن أراضيهم الزراعية، لأنهم فروا لحماية أطفالهم وأسرهم. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، انتقلت الأعمال العدائية إلى سلة الخبز في السودان، وهي ولاية الجزيرة، التي تستأثر بما يقرب من نصف إنتاج القمح في البلد.

وانخفض الإنتاج الوطني من الحبوب بمقدار النصف تقريبا منذ العام الماضي. وانخفضت إمدادات الأغذية الحيوانية المصدر، مثل الحليب، مما ساهم في تصاعد مستويات سوء التغذية، حيث يعاني 730 000 شخص حاليا من سوء التغذية الحاد الوخيم. وأدى النزاع في الوقت نفسه إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسبة مذهلة بلغت 83 في المائة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة.

وبكل المقاييس، أي الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية وعدد النازحين ومن يواجهون الجوع، يعد السودان من أسوأ الكوارث الإنسانية في الذاكرة الحديثة. وقد أسفر النزاع بالفعل عن أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم. إن 6,5 ملايين شخص نزحوا داخل البلد منذ بداية الأزمة الحالية، إضافة إلى 3 ملايين شخص نزحوا بالفعل قبل 15 نيسان/أبريل 2023. ولجأ 1.8 مليون شخص آخر إلى البلدان المجاورة.

إن السودان، مع احتدام النزاع، في سبيله الآن ليصبح أسوأ أزمة جوع في العالم. فهناك 18 مليون شخص، يمثلون أكثر من ثلث العدد

المقدر لسكان البلد، يواجهون بالفعل انعدام الأمن الغذائي. وبحلول موسم القحط في مايو/أيار، قد يواجه الناس في بعض أجزاء دارفور انعدام الأمن الغذائي الحاد من المستوى الذي نسميه المرحلة 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ونسمي هذه المرحلة كارثة.

ويرتفع سوء التغذية إلى مستويات تنذر بالخطر ويودي بالفعل بحياة الأطفال. وكشف تقرير صدر مؤخرا عن منظمة أطباء بلا حدود أن طفلا يموت كل ساعتين في مخيم زمزم في الفاشر بشمال دارفور. ويُقدِّر شركاؤنا في المجال الإنساني أنه في الأسابيع والأشهر المقبلة، قد يموت حوالي 000 222 طفل بسبب سوء التغذية. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية التي تفيد بأن أكثر من 70 في المائة من المرافق الصحية معطلة، فإن الأطفال الذين يعانون بالفعل من سوء التغذية أكثر عرضة للوفاة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها. ويبدو من غير المعقول على الإطلاق أن يُسمَح بحدوث هذه المأساة. إنه أمر يؤرِّقنا جميعا ويقض مضاجعنا، وسيظل كذلك لفترة طويلة.

وفي مثل هذه الحالة، ينبغي أن يكون إيصال المعونة الإنسانية شريان حياة لملايين الناس الذين فقدوا كل شيء تقريبا بسبب النزاع. وأود أن أُركِّز على أهمية قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المحتاجين في هذا الوقت. ومما يؤسف له أن قدرتنا على الوصول إلى الفئات الأضعف، ولا سيما في ولايات الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة، لا تزال تواجه عراقيل.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2724 (2024) الذي يدعو إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية في السودان بشكل كامل ودون عوائق. ويؤسفني أن أبلغكم بأنه منذ ذلك الحين، لم يتحقَّق تقدم يُذكر في الميدان.

إننا نُرحِّب بأنه، بعد أن ألغت السلطات السودانية موافقتها على عملية إيصال المساعدات عبر الحدود من تشاد، أعلنت في 5 آذار/مارس عن طرق بديلة، بما في ذلك الوصول المؤقت من خلال معبر الطينة. ولم يتم بعد توضيح إجراءات استخدام ذلك المعبر أو دخولها حيز النفاذ. وفي 14 آذار/مارس، أبلغتنا السلطات السودانية بقرارها السماح بدخول 60 شاحنة من خلال معبر أدري، في تشاد، إلى غرب دارفور. ويجري إعداد قافلة من الشاحنات تحمل مساعدات، بما في ذلك مواد غذائية لأكثر من 000 175 شخص، ويُنتظر إرسالها في غضون اليومين أو الثلاثة أيام القادمة. وتلك خطوات إيجابية ولكنها ليست كافية بالمرة للتغلب على مجاعة تلوح نذرها في الأفق.

وكحد أدنى، يجب تشغيل نقاط الدخول المُحدَّدة في أقرب وقت ممكن وإبقاؤها مفتوحة ما دامت هناك حاجة إليها. ولا شك أن الترتيبات لمرة واحدة لن تكون كافية. ونحتاج أيضاً إلى موافقات فورية لتسهيل حركة الإمدادات عبر خطوط التماس من بورتسودان. فلم نتمكن من عبور خطوط النزاع إلى الخرطوم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب انعدام الأمن وعدم الحصول على الموافقات في الوقت المناسب. وأخيرا، يجب على الأطراف حماية موظفي المساعدة الإنسانية وإمداداتها. وهذا أمر بالغ الأهمية لقدرتنا على تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة المنقذة للحياة ومعالجة أزمة الجوع المتصاعدة هذه.

في حادثة واحدة فقط في ود مدني بولاية الجزيرة، في كانون الأول/ديسمبر 2023، نهب مسلحون مستودعا يحتوي على إمدادات غذائية. وأثَّر ذلك الهجوم – الذي وقع في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع – على الإمدادات التي كان يمكن أن تطعم 1,5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد لمدة شهر كامل، وهو ما عجزنا عن القيام به.

إن مهزلة إنسانية تتكشَّف في السودان تحت ستار من عدم اهتمام المجتمع الدولي وتقاعسه. ببساطة، إننا نخذل شعب السودان.

ويُتيح المؤتمر الرفيع المستوى القادم للسودان وجيرانه، الذي سيعقد في باريس في 15 نيسان/أبريل، فرصة لا غنى عنها لتقديم التزامات ملموسة لدعم عملية المعونة ومعالجة المعاناة – بما في ذلك من خلال زيادة المساهمات المالية لتلبية النداء الإنساني لعام 2024 من أجل السودان. فمن أصل 2.7 بلايين دولار مطلوبة، تلقينا حتى الآن، نهاية الربع الأول من عام 2024، مبلغ 131 مليون دولار فقط – أقل من 5 في المائة.

وتتضمَّن المذكرة البيضاء التي قدمناها مؤخرا إلى المجلس توصيات بشأن اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة أزمة انعدام الأمن الغذائي المتصاعدة. وتشمل هذه التوصيات: أولا، كفالة احترام الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وحماية السلع الحيوية والبنية التحتية والخدمات اللازمة للمنظومات الغذائية والإنتاج؛ وثانيا، ضمان التزام الأطراف بالحوار الإنساني المستمر من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود؛ وثالثا، إن الزيادة في تمويل العملية الإنسانية، بنسبة 5 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2024، غير كافية بكل بساطة؛ ورابعا، الضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار وإيجاد تسوية سلمية للنزاع.

لا جدوى من تقديم تقارير بموجب القرار 2417 (2018) ولا من التوصيات التي أوجزتُها للتو ما لم تُتخذ إجراءات لتنفيذها.

أود أن أختتم بياني بالقول إن هذه هي الإحاطة الثامنة التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في السودان منذ اندلاع النزاع في 15 نيسان/أبريل. وهذه هي الإحاطة الثانية خلال الشهر المنقضي. ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الأولى للنزاع، لا يمكننا أن نُبين بشكل أوضح حالة اليأس التي يعيشها المدنيون في السودان. ولا يمكننا أن نفسر بعبارات أبلغ الحالة الكارثية ولا يمكننا أن نُشدِّد بما فيه الكفاية على ضرورة اتخاذ المجلس إجراءات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتينا.

السيد مارتينا (*تكلم بالإنكليزية*): إن نطاق الجوع في جميع أنحاء السودان يبعث على القلق البالغ، حيث من المرجح أن تنزلق بعض المناطق، ولا سيما في غرب ووسط دارفور، إلى انعدام الأمن الغذائي الكارثي. النزاع هو العامل المسبب وراء أزمة الجوع هذه. ويؤثر تصاعد القتال بشكل مباشر على الأمن الغذائي، خاصة مع وصول النزاع إلى مناطق جديدة. وتتوسع الأعمال القتالية في جميع أنحاء الولايات الجنوبية الشرقية – سلة غذاء السودان – وكان لها عواقب وخيمة على حصاد الدخن والذرة الرفيعة الذي انتهى في كانون الثاني/يناير. وإذا استمر القتال، فإنه سيعطل أيضا عمليات الحصاد الخاصة بمحصول القمح المروي، الذي عادة ما يكون مضمونا في آذار/مارس.

ويشكل امتداد النزاع إلى الجزيرة تهديدا كبيرا للإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، بالنظر إلى أن تلك الولاية تنتج حوالي 50 في المائة من القمح و 10 في المائة من الذرة الرفيعة، وهي محاصيل أساسية للبلد. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف ولاية الجزيرة مخطط الجزيرة، وهو أهم مشروع للري. ويقدر أن 100 في المائة من اللحوم المستهلكة في السودان و 90 في المائة من الماشية المصدرة ينتجها الرعاة أصحاب الحيازات الصغيرة في منطقتي كردفان ودارفور. وكان من المتوقع، بحلول تموز/يوليه 2023، أن يواجه حوالي 20,3 مليون شخص، أي نسبة 42 في المائة من السكان، أزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 74 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

وخلال موسم الحصاد الأخير، كان من المتوقع أن يواجه ما يقدر بحوالي 18 مليون شخص أزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهذا هو أسوأ مستوى من الجوع يسجله التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي خلال موسم الحصاد.

ولا تزال الحالة تتدهور بعد مرور عام تقريبا على نشوب النزاع. ويعيش حوالي 9 من كل 10 أشخاص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الطارئ، في المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل، في بؤر النزاع في منطقتي دارفور وكردفان، وفي ولايتي الخرطوم والجزيرة.

وبنزوح أكثر من 8 ملايين شخص، يشهد السودان أكبر أزمة نزوح في العالم. ولا يحتاج النازحون إلى مساعدة عاجلة فحسب، بل إن الغالبية العظمى منهم تركوا وراءهم سبل عيش قائمة على الزراعة، مما زاد من تعطيل إنتاج الغذاء داخل البلد. ويؤدي التعطيل الواسع النطاق للأسواق الحيوية وطرق النقل إلى عدم انتظام تسليم السلع وانخفاض كمياتها وأصنافها، ويدفع أسعار الأغذية إلى الارتفاع بشكل مطرد.

وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أمس تقريرها السنوي لبعثة تقدير إمدادات المحاصيل والأغذية إلى السودان، التي قامت باستعراض إنتاج الغذاء في عام 2023 وتقييم الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء ولايات البلد الـ 18. وكان أداء موسم إنتاج الحبوب الرئيسي لعام 2023 ضعيفا جدا بسبب تأثير النزاع، حيث انخفض بنسبة 46 في المائة مقارنة بمحاصيل العام السابق. وسجلت أشد الانخفاضات في إقليم كردفان الكبرى وفي مناطق دارفور الكبرى، ويقدر أن إنتاج الحبوب يقل بنسبة تصل إلى 80 في المائة عن المتوسط. ومما يثير القلق أن انعدام الأمن على نطاق واسع في ولاية غرب دارفور، الذي منع المزارعين من الوصول إلى حقولهم تسبب في فشل ذريع لموسم الحصاد.

وتثير الاحتياجات من واردات الحبوب في عام 2024، التي يُتوقع أن تبلغ حوالي 3,38 ملايين طن، مخاوف بشأن قدرة البلد من الناحيتين المالية واللوجستية على تلبية الاحتياجات من هذه الواردات. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع تكاليف إنتاج الحبوب إلى زيادة تضخم أسعار السوق، التي بلغت بالفعل مستويات مرتفعة بشكل استثنائي.

وتوقعات إنتاج الغذاء في عام 2024 قاتمة. ومن الصعب الحصول على المدخلات الزراعية الحيوية ونحن نقترب من موسم الزراعة الرئيسي لعام 2024. وأدى النزاع إلى الحد من توافر الخدمات البيطرية وإمكانية الحصول عليها، وتقييد الوصول إلى المياه والمراعي في بعض المناطق، وتعطيل الترحال الموسمي، وكل ذلك أدى إلى انخفاض الإنتاج الحيواني، الذي يشكل مصدرا بالغ الأهمية للتغذية والدخل في جميع أنحاء البلد. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات سوء التغذية المرتفعة أصلا فيما بين الأطفال الضعفاء.

ويشكل التوصل إلى حل سياسي سلمي وتفاوضي ووقف فوري للأعمال القتالية لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة خطوة أساسية في القضاء على خطر حدوث مجاعة. وأنضم إلى زملائي في دعوة جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على وجه الاستعجال استعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة.

وحيثما يتمكن المزارعون من الوصول على الأراضي والمدخلات، فإنهم ينتجون الغذاء. في العام الماضي، تمكن مليون مزارع من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام أكثر من 14 مليون شخص لمدة عام، وذلك بفضل تعجيل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتوسيع نطاق توزيع البذور. ومع اقتراب الموسم، تعتبر المساعدة الزراعية المراعية للوقت والمنقذة للحياة أمرا بالغ الأهمية في التصدي لأزمة الجوع. ولكن الأموال اللازمة للقيام بذلك يجب أن تتوفر الآن حتى نتمكن من إيصال مساعدة عاجلة إلى ملايين الناس في السودان. ولهذا السبب ندعو الجهات المانحة إلى تمويل الأنشطة الزراعية العاجلة والحرجة من حيث الوقت لتجنب تدهور الأمن الغذائي في الأشهر الستة إلى التسعة المقبلة.

وأشكر المجلس مرة أخرى على اهتمامه بحالة الأمن الغذائي الحرجة في السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مارتينا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكاو.

السيد سكاو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بحالة الأمن الغذائي التي تتدهور بسرعة في السودان والآثار الإقليمية العميقة لهذه الأزمة.

منذ اندلاع النزاع في العام الماضي، تفاقم الجوع وسوء التغذية الحاد. وكما أشارت ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتو، هناك خطر حقيقي ومتزايد من أن يؤدي العنف في السودان قريبا إلى أكبر أزمة جوع في العالم.

ففي أنحاء المنطقة، يواجه ما يقرب من 28 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، منهم 18 مليونا في السودان، و 7 ملايين في جنوب السودان، وحوالي 3 ملايين في تشاد. وفي داخل السودان، يعمل برنامج الأغذية العالمي ليل نهار لتلبية الاحتياجات الإنسانية

الهائلة، حيث يخاطر أفراد أفرقتنا بحياتهم لمساعدة الآخرين. وفي العام الماضي، ساعدنا ما يقرب من 8 ملايين شخص. ولكن عمليتنا للإغاثة الطارئة يعوقها بشدة الافتقار إلى إمكانية الوصول ونقص الموارد.

وفي الوقت الحالي، فإن 90 في المائة من الناس المصنفين في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، والذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية المنقذة للحياة، محاصرون في مناطق يتعذر بشدة على الوكالات الإنسانية الوصول إليها. وهي تشمل بؤر النزاع الساخنة، مثل الخرطوم وولاية الجزيرة وولايات كردفان وولايات دارفور. وتواجه جهودنا للوصول إلى هؤلاء المدنيين معوِّقات تتمثل في العنف الذي لا هوادة فيه وتدخل الأطراف المتحاربة. وتزيد العقبات البيروقراطية من تقليص المجال المتاح لأنشطة العاملين في المجال الإنساني.

ونرحب بالإعلان الأخير الصادر عن السلطات في بورتسودان والذي سيسمح لبرنامج الأغذية العالمي باستئناف تسليم المساعدات عبر الحدود من تشاد وفتح ممر جديد من جنوب السودان. إن عدم قدرة البرنامج على نقل المساعدات منذ إلغاء التراخيص الممنوحة له يعوق خطتنا للوصول إلى حوالي مليون شخص كل شهر في جميع أنحاء دارفور. ولكن يجب أيضا إعادة فتح المعابر الحدودية الأخرى لإدخال المساعدات إلى منطقة دارفور الكبرى، التي سجلت بعضا من أعلى معدلات الجوع وسوء التغذية.

إن العمليات عبر الحدود ليست الحل الوحيد لأنها أكثر تكلفة بكثير وتستغرق وقتا طويلا. وفي داخل السودان، نحتاج أيضا إلى إمكانية الوصول عبر خطوط التماس لكونها وسيلة ناجعة وأكثر فعاليةً من حيث التكلفة لتوسيع نطاق عملياتنا.

ويساورنا قلق عميق أيضا من أن الجوع سيتفاقم أكثر في الأسابيع المقبلة، عندما يحل موسم الجدب في السودان في أيار/مايو. وإذا لم تتوفَّر إمكانية الوصول المستدامة والموارد اللازمة لتوسيع نطاق استجابتنا، فإن ثمة خطرا كبيرا من أن نشهد المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أو انعدام الأمن الغذائي الكارثي. وإذا أردنا أن نحول دون أن يصبح السودان أكبر أزمة جوع في العالم، فإن بذل جهود دبلوماسية مُنسَّقة ومشتركة أمر ملح وحاسم. ونحن بحاجة إلى أن تُتيح جميع الأطراف إمكانية الوصول بلا قيود عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

لقد حوَّل هذا النزاع السودان إلى أسوأ أزمة نزوح في العالم، حيث تشتت أكثر من 8 ملايين شخص داخليا وعبر حدود السودان، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع. وقد فر ما يقرب من مليوني شخص إلى البلدان المجاورة هربا من سفك الدماء، ومن المتوقع أن يتبعهم آلاف آخرون هذا العام. ويشكل ذلك ضغوطا متزايدة على تشاد وجنوب السودان، اللذين يعانيان بالفعل من مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. وتضطر الوكالات الإنسانية لاتخاذ خيارات قاسية بشأن عملية إنسانية تعاني أصلا من نقص التمويل وتتحمل أعباء تفوق طاقتها. وفي جنوب السودان، وبسبب نقص الأموال، لا يتلقى 3 ملايين شخص يعانون من الجوع الحاد أي مساعدة من برنامج الأغذية العالمي، وأولئك الذين يمكننا مساعدتهم يحصلون على حصص غذائية مخفضة. وبالمثل، في تشاد، سيتعين على برنامج الأغذية العالمي إنهاء كل الدعم المقدم إلى 1,2 مليون لاجئ في البلد وما يقرب من ثلاثة ملايين تشادي يعانون من الجوع الحاد. كل هذا يحدث فيما ندخل ذروة موسم الجدب. كما أن قدرة برنامج الأغذية العالمي على تخزين الإمدادات مسبقا في شرق تشاد قبل موسم الأمطار في حزيران/يونيه مهددة أيضا بسبب قلة الموارد.

إن ارتفاع معدلات الجوع لن يؤدي إلا إلى تأجيج عدم الاستقرار في جميع أنحاء هذه المنطقة من أفريقيا. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد بسرعة دعمه لعملياتنا الغوثية في حالات الطوارئ، ماليا وسياسيا. ويلزم بذل جهود دبلوماسية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان المناطق المعزولة في السودان، الذين يواجهون خطر المجاعة الآن. وبشكل أساسي، تتطلب هذه الأزمة المنسية حلولا سياسية لوقف القتال الذي يمزق البلد. ولكن الوقت آخذ في النفاد،

ونتطلع الآن إلى أن يزيد المجلس التزاماته بموجب القرار 2417 (2018) وأن يتخذ إجراءات عاجلة لتجنب كارثة الجوع في السودان والمنطقة الأوسع وتخفيف المعاناة وإنقاذ أرواح المدنيين اليائسين العالقين في جحيم القتال والجوع هذا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سكاو.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة 3+1)، وهم سيراليون وغيانا وموزامبيق وبلدي، الجزائر.

نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المتبصرة التي تصف مرة أخرى الحالة المقلقة في السودان. ونرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

مر عام تقريبا على اندلاع الأزمة في السودان، والتي أودت بحياة العديد من الأبرياء وشردت مئات الآلاف من الناس قسرا، مما تسبب في نزوح واسع النطاق داخل وخارج حدود السودان. وكما ورد في المذكرة البيضاء التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفقا للقرار 2417 (2018)، فإن الحالة مروعة وتتطلب اهتمامنا الكامل والوثيق.

وفي هذا الصدد، تود مجموعة 3+1 أن تؤكد على النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية على أرض الواقع، من المقلق للغاية أن 18 مليون شخص في السودان يواجهون، حسبما أُفيد، انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولو كانت لدينا القدرة على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لما كان من غير المتصور أن يواجه بلد مثل السودان، المعروف بأنه سلة خبز بفضل موارده الوفيرة وتقاليده الزراعية، مخاطر انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومما يؤسف له أن الحرب أدت إلى واقع مختلف ومحزن. ومما يثير القلق أكثر أن نفكر في الأرقام التي تصف الأثر المباشر للحالة الإنسانية سريعة التدهور على الأطفال. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان وصول المساعدة الإنسانية وإيصالها بلا قيود، ولا سيما عبر خطوط التماس وعبر الحدود، إلى المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، فإن قرار الحكومة السودانية بتيسير إيصال المساعدات الإنسانية عبر عدة نقاط حدودية، بما في ذلك عن طريق الجو، جدير بالثناء ويتطلب التنفيذ السريع للتصدي للتحديات الملحة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتمويل، هناك حاجة ملحة إلى زيادة الدعم بغية صياغة خطة استجابة إنسانية شاملة للقضاء على خطر انعدام الأمن الغذائي واسع النطاق واستعادة المنظومات الغذائية، وفي نهاية المطاف، الشروع في تعمير البلد. لقد أدت المواجهة المسلحة في السودان إلى تعطيل منظوماته الغذائية وتسببت في تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، مما أدى إلى انكماش اقتصاد البلد. وندعو المانحين الدوليين إلى مضاعفة الجهود لتحسين الحالة الإنسانية ودعم السودان للسير على طريق الاستقرار والسلام الدائم وإعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمة.

ثالثا، فيما يتعلق بالعملية السياسية لإنهاء الأزمة السودانية، من الواضح أن معالجة الجوانب الإنسانية يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع حل سياسي شامل. وكما هو مبين في المذكرة البيضاء، فإن قرابة تسعة من كل 10 أشخاص يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي في السودان موجودون في المناطق المتضررة من النزاع في دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة. ويؤكد ذلك الواقع أهمية التوصل إلى حل سياسي لمعالجة الأزمة الإنسانية على نحو مستدام. ولذلك، يجب على الأطراف أن تلتزم بوضوح بوقف إطلاق النار كخطوة أولى حاسمة نحو حل سياسي.

لقد بعث اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2724 (2024) في 8 آذار/مارس، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك، الكثير من الآمال. غير أنه هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان التنفيذ الكامل لذلك القرار. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد الجولة المقبلة من عملية جدة والمؤتمر الإنساني المقبل في باريس، بينما نعرب عن تفاؤلنا بأن كليهما يمكن أن يسفر عن التزامات ملموسة من قبل الأطراف السودانية. ويتطلب الشروع في عملية سياسية شاملة

تراعي جميع الشواغل والآراء دعما مخلصا واسع النطاق من المجتمع الدولي. ويجب أن يُقابل التدخل الخارجي الذي يؤجج الأزمة ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بإدانة علنية وحازمة.

لا تقل الحالة في السودان أهمية عن أي مسألة أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحتاج إلى مواصلة التركيز على أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتخفيف حدة التوترات بالتنسيق مع السلطات السودانية. ويستحق السودانيون الأبرياء الكرامة والحماية ومستقبلا أفضل.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم واقتراحاتهم. وتعرب سويسرا عن امتنانها للالتزام المستمر والشجاع لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمستجيبين المحليين في الخطوط الأمامية تجاه الحالة الكارثية التي يواجهها الشعب السوداني والتي "تشبه الكوابيس"، على حد تعبير السيدة ووسورنو.

ونشعر بالفزع إزاء المستوى المقلق لانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة الحقيقي الذي يتجاوز في الواقع كونه مجرد خطر، فهو يحدث بالفعل. والسبب الرئيسي هو النزاع المدمر والمستمر بلا هوادة. وترحب سويسرا، بصفتها جهة التنسيق بشأن النزاع والجوع في المجلس، إلى جانب غيانا، بآلية الإنذار المبكر المنشأة عملا بالقرار 2417 (2018). وفي القرار نفسه، تعهد المجلس بالنظر في سبل ترجمة الإنذارات المبكرة إلى إجراءات ملموسة. ويجب أن نبادر إلى العمل معا الآن قبل أن يموت الآلاف من الناس من الجوع.

وبالنظر إلى هذه الحالة، وتمشيا مع التوصيات الواردة في المذكرة البيضاء، تود سويسرا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، ندعو أطراف النزاع إلى إسكات أسلحتهم فورا والدخول في حوار من أجل التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الحرب التي طال أمدها كثيرا. وقبل أسبوعين، دعا المجلس الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية فورا خلال شهر رمضان. ويجب احترام ذلك القرار الآن. ولكن القتال مستمر بلا هوادة على أرض الواقع. إن تنفيذ القرار 2724 (2024) أمر حاسم لإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق عبر الحدود والخطوط الأمامية. ويجب إزالة العقبات البيروقراطية والإدارية التي تعترض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الفور.

ثانيا، وعلى غرار ما قاله السيد مارتينا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نكرر التأكيد على ضرورة أن تحترم الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فاستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب ضد السكان المدنيين أمر محظور وهو يشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، تحظى الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يحظر على الأطراف مهاجمة هذه الأعيان أو تدميرها أو جعلها عديمة الفائدة. وأخيرا، يجب أن تأذن الأطراف بالمرور السريع وبلا عوائق للمساعدة الإنسانية الموجهة إلى المدنيين المحتاجين، وأن تيسر ذلك. ومن الضروري محاسبة المسؤولين عن الإخلال بتلك الالتزامات عن أعمالهم.

ثالثا، يجب حماية أكثر الفئات هشاشة. وفي سياق انعدام الأمن الغذائي الحاد واتساع رقعة النزاع، تقف النساء والفتيات على الخطوط الأمامية بحثا عن سبل العيش. وبالتالي، يتعرضن لتحديات كبيرة متعلقة بالحماية، ولا سيما من العنف الجنسي والجنساني. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين داخليا على الصمود من خلال نهج متكامل للمساعدة.

تتلاشى بسرعة الفرصة المتاحة لعكس مسار أزمة الغذاء الكارثية. ولذلك، نرحب بمؤتمر المانحين الذي سيُعقد في باريس في 15 نيسان/أبريل والذي ستشارك فيه سويسرا. ولكن الدعم المالي لا يكفي. ومن الضروري مواصلة الجهود الدبلوماسية لوقف القتال وإيجاد حل سلمي للنزاع، مع دعوة أطراف النزاع في غضون ذلك إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ومن ثم، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته، كما قرر بالإجماع قبل خمس سنوات عندما اتخذ

القرار 2417 (2018) وأن يظل متأهبا لكسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح والجوع.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أعرب اليوم عن خالص شكري لمقدمي الإحاطات، السيدة ووسورنو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيد مارتينا والسيد سكاو على إحاطاتهم المروعة والصادقة حقا اليوم. وأود أيضا أن أرحب بممثل السودان في جلسة اليوم.

بعد أقل من شهر، يواجه المجلس تطورا آخر مثيرا للقلق بشأن الأزمة المتصاعدة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يؤثر على الملايين. ويذكرنا النزاع في السودان الذي يقترب الآن من عامه الأول عل نحو محزن بهشاشة السلام والأرواح التي أُزهقت وبالمجتمعات المحلية التي تشرذمت وبمستقبل بلد بأكمله على المحك.

وتعرب سلوفينيا عن قلقها العميق إزاء الأدلة والتوقعات التي أوردها اليوم مقدمو الإحاطات والمذكرة البيضاء لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تسلط الضوء على الجوع الناجم عن النزاع وخطر المجاعة الذي يلوح في الأفق. ونؤيد التوصيات الواردة في المذكرة البيضاء تأييدا تاما. واسمحوا لي أن أشدد على بضع نقاط.

أولا، لقد حان الوقت لتسريع جهودنا. وأصدر مجلس الأمن رسالة واضحة إلى أطراف النزاع لوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان. ونكرر دعوتنا للأطراف المتحاربة إلى إسكات أسلحتها ووقف الأعمال العدائية. وما زلنا ندعم المبادرات الدبلوماسية المنسقة الإقليمية والأوسع نطاقا الرامية إلى إنهاء النزاع. كما ندعو جميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى الامتناع عن التأثير على النزاع بالتوقف عن دعم أطرافه بالأسلحة وإلى الامتثال لحظر الأسلحة. ويجب أن يظل التركيز الأساسي على وقف العنف وضمان حماية المدنيين.

ثانيا، تشكل الاستجابة الإنسانية حبل النجاة للملايين من الناس ونشكر فرنسا، إلى جانب ألمانيا والاتحاد الأوروبي، على قيادتهم للمؤتمر الإنساني المقبل من أجل لسودان. ولا بد من ضمان إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين بلا عوائق. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في مناطق مثل الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة التي يصل فيها انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى أعلى مستوياته. ونجدد مرة أخرى دعوتنا إلى جميع الأطراف لإتاحة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بصورة كاملة وسريعة وآمنة وبلا عوائق عبر الحدود وعبر خطوط المواجهة، بما في ذلك من خلال توفير الضمانات الأمنية على الفور. كما ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة واستعادة الشبكات المنقذة للحياة وخدمات الإنترنت، ذات الأهمية الحيوية للعمليات الإنسانية وخدمات الطوارئ. إن تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب أمر محظور حظرا باتا، إلى جانب كونه ببساطة عملا وحشيا وقاسيا وغير إنساني. وفي هذا الصدد، اتخذ مجلس الأمن موقفا موحدا في إدانته. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتعاون الكامل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني في تقديم المعونة.

ثالثا، في خضم الاضطرابات، تستدعي محنة أكثر الفئات هشاشة، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والنازحون داخليا، اهتمامنا الفوري. وتشكل التوقعات المفزعة المتعلقة بسوء التغذية الحاد الوخيم بين الأطفال، كما سمعنا اليوم، تذكيرا صارخا بالخسائر المدمرة التي تلحق بأولئك الذين أُسكتت أصواتهم في النزاع. ولا يمكن إنكار الصلة الضارة بين الصحة وسوء التغذية التي تؤثر بوجه خاص على الأطفال والحوامل والأمهات الجدد. وثمة حاجة ملحة لضمان إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية على نحو سريع وشامل من أجل إيصال الغذاء والموارد الطبية الحيوية والمياه المأمونة.

ختاما، يواجه السودان أزمة تهدد نسيجه المجتمعي. إن أزمة الغذاء ليست مجرد إحصائية؛ فوراء الأعداد المفزعة من المحتاجين، وراء ضحايا العنف ومن قتلوا أو شردوا أو اعتدي عليهم، هناك أفراد حقيقيون، لكل منهم حياته وتطلعاته الخاصة. وهذا، مرة أخرى، كفاح

من أجل البقاء، تترتب عليه عواقب عميقة بالنسبة للذين يحلمون بالسلام، بمن فيهم نحن في مجلس الأمن. إن بيانات مقدمي الإحاطات – بأن هذه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في الذاكرة الحديثة، وربما أسوأ أزمة جوع، وأن 000 200 طفل يمكن أن يموتوا بسبب سوء التغذية – تدعونا إلى تحمل مسؤوليتنا. وسلوفينيا مستعدة للاستجابة لصرخة مقدمي الإحاطات وشعب السودان وللنظر في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجلس.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر مقدمي إحاطاتنا، المديرة ووسورنو، ونائب المدير العام مارتينا، ونائب المدير التنفيذي سكاو على إحاطاتهم للمجلس بشأن الأزمة الإنسانية التي يسببها هذا النزاع الوحشي العبثي. وأتطلع إلى بيان الممثل الدائم للسودان، الذي شاركنا اليوم.

بصراحة، يحتاج شعب السودان إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومن دون عوائق، وهو بحاجة إليه الآن. وكما سمعنا للتو، يواجه عدد قياسي من السودانيين يبلغ 18 مليون شخص انعدام أمن غذائي حاد. وبدون مساعدة إنسانية عاجلة، سيواجه العديد منهم انعدام أمن غذائي كارثي في الأشهر المقبلة. ولذلك، فإننا نردد نداء المجلس الوارد في القرار 2724 (2024) ونحث الأطراف لا على ضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق على الفور فحسب، بل كذلك على بدء مفاوضات مباشرة ووقف الأعمال القتالية – لأننا لا نستطيع أن نأمل في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوداني إذا لم نعالج سببها الجذري.

وبذلك، نكرر تصميمنا على أن أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قد ارتكبوا جرائم حرب في السودان. ونطالب الأطراف ببذل المزيد من الجهد لحماية المدنيين بشكل فعال في جميع الظروف واحترام حقوق الإنسان والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونحث القوى الإقليمية على أن تنهي فورا تزويد الأطراف في السودان بالأسلحة ونذكرها بأن هناك حظرا ملزما فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة في دارفور. ونشدد على حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

وبطبيعة الحال، مثلما نطالب بإنهاء هذا النزاع، فإننا نطالب أيضا بالإغاثة الفورية للشعب السوداني الآن، ونشير إلى مدى أهمية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين، بغض النظر عن مكان وجودهم، من أجل تجنب وقوع كارثة أكبر. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو مرة أخرى القوات المسلحة السودانية إلى أن تعيد فورا وبشكل كامل فتح جميع المعابر الحدودية للبلد مع تشاد – وأهمها معبر أدري الحدودي – لأغراض إنسانية. وأود أن أشير إلى أننا سمعنا اليوم أن السلطات السودانية ربما أعادت فتح المعبر الحدودي. وإذا كان هذا هو الحال، فهذه إشارة جيدة، لكنها لا يمكن أن تكون لمرة واحدة. فطرق الوصول القليلة الموجودة عبر الحدود عن طريق البر من تشاد وجنوب السودان ببساطة غير كافية. فالفتح الكامل للحدود التشادية هو الخيار الوحيد للسماح بتدفق قدر كبير من المساعدات الإنسانية. وإذا لم تتراجع القوات المسلحة السودانية على وجه السرعة عن قرارها بتقييد الوصول عبر الحدود، يجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات سريعة لضمان تسليم المساعدات المنقذة للحياة وتوزيعها، والنظر في جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الإذن بآلية عابرة للحدود.

وليس من يحتاجون إلى المساعدات فقط هم المعرضون للخطر. فالذين يقدمون المعونة كذلك يتعرضون للخطر. وقد فقد عدد كبير جدا من العاملين في المجال الإنساني أرواحهم وهم يساعدون من هم على حافة الهاوية. فيجب عدم استهداف العاملين في مجال المعونة الإنسانية أو مضايقتهم وهم يحاولون تلبية الاحتياجات الحرجة للمدنيين السودانيين. ويجب حمايتهم.

وأخيرا، نحث المانحين الآخرين على زيادة التمويل لاستجابة الأمم المتحدة الإنسانية زيادة كبيرة. والولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للاستجابة في السودان والدول المجاورة، وقد قدمنا أكثر من 968 مليون دولار منذ أيلول/سبتمبر 2023. ومع ذلك، لم تتم تلبية سوى 5 في المائة من نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل السودان، وهذا ببساطة غير مقبول. ونظل ملتزمين بمساعدة شعب السودان، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا.

وكثيرا ما تكلمت عن زيارتي لمعسكر أدري للاجئين، حيث التقيت بنساء وأطفال فروا من العنف في السودان. فإذا كان بإمكاني رؤيتهم مرة أخرى اليوم، بودي أن أقول لهم إن المجتمع الدولي يبذل كل ما في وسعه لإنهاء معاناة الشعب السوداني، وأن العنف والجوع ينحسر وأن كل شيء سيكون على ما يرام. ولا أستطيع أن أقول ذلك في الوقت الحالي. فمن أجل الناس الذين التقيت بهم في تشاد وملايين السودانيين الذين يصرخون طلبا للمساعدة، يجب علينا أن نفعل المزيد، ويجب علينا أن نفعل ذلك الآن.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم. وأرحب بحضور ممثل السودان في جلسة اليوم.

كما أشار مقدمو الإحاطات، في خضم النزاع المستمر في السودان، تستمر الحالة الإنسانية في البلد في التدهور، حيث يعاني 18 مليون شخص من الجوع وتواجه أجزاء كثيرة من البلد انعدام أمن غذائي واضح. وتقدر الصين العمل الذي تضطلع به وكالات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة وترحب بفتح السلطات السودانية معابر حدودية إنسانية متعددة وتيسيرها النشط لجهود الإغاثة. وندعو جميع الأطراف السودانية إلى مواصلة كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق.

وتجدر الإشارة إلى أن نقص التمويل لا يزال يشكل أكبر تحد لأعمال الإغاثة الإنسانية. ففي الوقت الراهن، لم يمول النداء الإنساني من أجل السودان سوى بنسبة تقل عن 5 في المائة، ومن المرجح أن يشهد عدد غير قليل من الوكالات الإنسانية نضوب تمويلها. ويتعين على المجتمع الدولي، والمانحين التقليديين على وجه الخصوص، أن يتصرفوا بمسؤولية من خلال زيادة المعونة المالية والغذائية، ويجب عليهم أن يفعلوا كل ما في وسعهم للتخفيف من أثر النزاع على حياة الناس وتجنب حدوث أزمة إنسانية أكبر.

ومن المهم الإشارة إلى أن جهود الإغاثة الإنسانية ينبغي أن تهدف في المقام الأول إلى إنقاذ الأرواح ومساعدة المحتاجين. وينبغي عدم تسييس المسائل الإنسانية. ففي الماضي القريب، استخدمت بعض البلدان المعونة الإنسانية كأداة سياسية للضغط على الآخرين ومعاقبتهم، بل وذهبت إلى حد التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للسودان ودفع عجلة الانتقال الديمقراطي. وذلك أحد العوامل المسهمة الرئيسية في الاضطرابات التي طال أمدها في السودان، والتي أغرقت البلد في نهاية المطاف في أزمة عميقة. إن المأساة التي تتكشف فصولها في السودان تستحق تفكيرا متعمقا من المجلس.

ويشكل وقف إطلاق النار وعودة النظام في السودان السبيل الأساسي لتخفيف حدة الحالة الإنسانية. وندعو طرفي النزاع كليهما إلى تنفيذ القرار 2724 (2024) بضمان وقف إطلاق النار في رمضان من دون تأخير، بغية تقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ومنع امتداد النزاع إلى البلدان المجاورة. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى بغية تضافر مساعيها الحميدة، من أجل التوصل إلى حل مبكر ودائم لتحقيق السلام.

وقد قدمت الصين للسودان، منذ اندلاع النزاع في السودان، من خلال القنوات الثنائية، شحنات متعددة من الإمدادات الطبية والمعونة الغذائية – مضطلعة بدورنا في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الميدان. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي في جهودنا الدؤوبة لإنهاء النزاع وإحلال سلام دائم في السودان.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم الثاقبة والرصينة اليوم. وأود أن أشيد بغيانا وسويسرا، وهما المنسقان المشاركان غير الرسميين المعنيين بالنزاع والجوع، على عقد جلسة اليوم.

لقد أصبحت حالة انعدام الأمن الغذائي التي طال أمدها في السودان مزمنة. ويبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم 730 000 طفل، ويشكل هذا العدد تذكيراً صارخًا بتكلفة التقاعس عن العمل. إن هذه الأزمة التي طال أمدها سيمتد تأثيرها إلى

الأجيال القادمة، وذلك بسبب ترابطها مع مخاطر أخرى، بما في ذلك النزوح على نطاق واسع وتفشي الأمراض.

ولتجنب هذا السيناريو الأسوأ، يجب أن نتصرف الآن. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنني أقترح ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يجب اتخاذ تدابير لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن. وإيصال المساعدات المنقذة للأرواح دون عوائق أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في السودان. ونقر بإعلان السلطات السودانية الصادر في 5 آذار/مارس عن سماحها بوصول المساعدات الإنسانية مؤقتاً عبر معبر الطينة بين تشاد ودارفور وإنشاء طرق بديلة عبر مناطق حدودية أخرى. وندعو إلى التنفيذ الكامل والفوري لتلك التدابير وإلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع مناطق السودان، امتثالاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، على النحو المبين في القرارين 2417 (2018) و 2724 (2024).

وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير مقلقة عن عمليات نهب واسعة النطاق للإمدادات الإنسانية وعن هجمات على البنية التحتية الحيوية التي توفر الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، مثل مرافق الصحة والمياه والصرف الصحي. وندعو إلى الوقف الفوري لتلك الهجمات التي تحرم المدنيين من أشياء لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وقد تشكل تلك الهجمات انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. وكما ذُكر يوم أمس (انظر S/PV.9581)، فإن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، التي ترأسها جمهورية كوريا، ذكّرت الأطراف بأن من يرتكبون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني قد يخضعون لتدابير جزاءات محددة الأهداف.

ثانياً، ينبغي زيادة تمويل المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان. وفي العام الماضي، قدمت حكومة جمهورية كوريا ما يقرب من 1,3 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لدعم السودان. وقررنا أن نزيد مساهمتنا في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ زيادة كبيرة هذا العام، وسيوجه جزء من هذه المساهمة إلى السودان.

ونأمل أن يلهم المؤتمر الإنساني الدولي القادم للسودان وجيرانه، الذي يشترك في استضافته الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا في باريس في نيسان/أبريل، المزيد من البلدان لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للسودان. وإلى جانب تلك الجهود الدولية، فإننا نحث الحكومة السودانية أيضا على الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن معالجة الأزمة الإنسانية الأليمة في السودان.

أخيراً، فإننا نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. لقد دمر الصراع على السلطة السودان منذ نيسان/أبريل من العام الماضي. ومن الضروري السعي لحل تفاوضي للصراعات على السلطة.

وفي الأسبوع الماضي، أعرب القرار 2724 (2024)، المتخذ في هذه القاعة، عن القلق البالغ إزاء انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية خلال شهر رمضان. ومن المؤسف للغاية أن القرار لم يُنفذ حتى الآن، ونحث جميع الأطراف المتحاربة على الامتثال الكامل له في أقرب وقت ممكن.

يجب ألا نبقى مكتوفي الأيدي أمام الكارثة الإنسانية التي تلوح في الأفق في السودان. إن جلسة اليوم خطوة حاسمة وإيجابية، ولكن جهودنا يجب ألا تنتهي عند هذا الحد. وإذا لزم الأمر، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ المزيد من التدابير لتيسير إيصال المعونة عبر الحدود وعبر خطوط التماس، بما في ذلك الإذن بإنشاء ممرات إنسانية. وجمهورية كوريا ملتزمة بالتعاون البناء مع أعضاء المجلس للتمكين من تحقيق هذا التقدم.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو، ونائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد مارتينا، ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد سكاو، على إحاطاتهم الشاملة التي جاءت في الوقت المناسب.

على مدى الأحد عشر شهرا الماضية، بلغ العنف في السودان ذروته ويشهد البلد حالة طوارئ تتجلى في النزوح الجماعي وسوء التغذية والعنف العرقي والعنف الجنسي والجنساني.

وكما سمعنا اليوم، فمن المتوقع أن تكون غلة المحاصيل في عام 2024 أقل من المتوسط. وعانى العديد من المزارعين في المناطق

المتأثرة بالنزاع من فقدان أصولهم الزراعية وأراضيهم أو اضطروا إلى التخلي عن ممتلكاتهم. وترتفع أسعار المواد الغذائية بصورة حادة، ويتفاقم ذلك بسبب انخفاض كميات الأغذية وتدمير أصول إنتاج الأغذية.

إن الفئات الضعيفة معرضة للخطر بشكل خاص. ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، مع فقدانهم سنة من التعليم.

وتعاني جهود الاستجابة الإنسانية للأزمة من نقص الموارد والقيود المتعلقة بالسلامة والأمن. وأدت العوائق المنهجية التي تضعها الأطراف أمام وصول المساعدات عبر الحدود وخطوط المواجهة إلى تفاقم الوضع.

ومنذ بداية النزاع، قُتل 20 من عمال المساعدة وأصيب 33 آخرون. وتعرض ما يقرب من 150 مستودعا ومكتبا للنهب. ولا يُسمح لعمال المساعدة الإنسانية بالسفر ويتعرضون لهجمات عنيفة. وأي عنف ضد عمال المساعدة الإنسانية أمر مؤسف وغير مقبول على الإطلاق.

كما أن إيصال المعونة الإنسانية عبر خطوط التماس في السودان يواجه قيودا شديدة، ولا سيما إلى الخرطوم وكردفان والجزيرة. فالمجتمعات المضيفة التي استقبلت الملايين من الناس أصبحت الآن منهكة وبحاجة إلى دعم عاجل. وفي هذا الصدد، فإن أي توسيع لنطاق العمل الإنساني يتطلب أن تظل جميع نقاط العبور الحدودية الممكنة مفتوحة ومتاحة للعاملين في المجال الإنساني.

ويجب أن تصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى من هم في أمس الحاجة أولاً. ومما يؤسف له أن الوجود الإنساني الدولي ضئيل أو معدوم في العديد من المناطق المثيرة للقلق.

وقد ثبتت الأهمية الحيوية للعمليات العابرة للحدود المتجهة من تشاد إلى دارفور، حيث أن الطرق من بورتسودان إما غير متاحة أو غير عملية. وبينما ترحب مالطة بالتغييرات الأخيرة في طرائق إيصال المساعدات التي أعلنت عنها السلطات السودانية، فإننا نُذكر بضرورة إتاحة نقاط عبور متعددة. ويحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى موارد أكبر وإلى إزالة الحواجز التي يواجهونها للوصول إلى السكان وإلى ضمانات بالسلامة والأمن من الأطراف.

وتدعو مالطة أطراف النزاع إلى تنفيذ القرار 2724 (2024). إن مطلب وقف إطلاق النار في شهر رمضان المبارك لم يُنفذ، بل إننا نشهد زيادة في العنف والمعاناة. كما يجب على الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والتي تشمل حظر استخدام تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. كما يجب على الأطراف حماية السلع والبنية التحتية والخدمات الحيوية اللازمة لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. كما يجب عليها الالتزام بالحوار الإنساني المستدام لتيسير وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود وضمان تدفق المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع المدنيين بغض النظر عن مكان وجودهم في البلد.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره وأن يزيد المساعدة الإنسانية المتعددة القطاعات كجزء من استجابة شاملة للحماية وتجنب المجاعة في السودان. وسيكون المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات الإنسانية من أجل السودان الذي يُعقد في فرنسا في الشهر القادم فرصة هامة ينبغي عدم تفويتها.

في الختام، يتحتم علينا، نحن أعضاء المجلس، أن نضاعف جهودنا من أجل إنهاء النزاع بسرعة. إن شعب السودان في وضع بائس، كما سمعنا اليوم. وهذه واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في الذاكرة الحديثة. ولا يمكننا أن نخذل شعب السودان ويجب علينا ألا نخذله.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. وأرحب أيضا بممثل السودان في هذه الجلسة.

يشيد وفد بلدي بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إعداد المذكرة البيضاء، وهي آلية الإنذار المبكر التي أنشئت بموجب القرار 2417 (2018)، والتي تخول مجلس الأمن اتخاذ إجراءات محددة لكسر الحلقة المفرغة القائمة للأسف بين النزاع المسلح والجوع.

والمعلومات التي تلقيناها اليوم واضحة ولا يمكن دحضها. لقد تسبب النزاع في السودان في أزمة إنسانية تتفاقم بسرعة، حيث يواجه ما يقرب من 18 مليون شخص الجوع الحاد، خمسة ملايين منهم يواجهون مستويات الطوارئ، لا سيما النساء والأطفال. ويوجد أكثر من 75 في المائة من الذين يعيشون في حالات طوارئ في مناطق الوصول إليها محدود جدا بسبب الأعمال القتالية، مثل الخرطوم ودارفور وكردفان.

بالإضافة إلى ذلك، أدت شدة القتال إلى أكبر عدد من النازحين في العالم، إذ يبلغ حوالي ثمانية ملايين شخص وقد يزعزع استقرار المنطقة. والرد على العنف والخطر الوشيك لموت ملايين الناس من الجوع يجب أن يكون دائما السلام والأمن، وهما جوهر ولايتنا الجماعية.

وقد اتخذ مجلس الأمن مؤخرا القرار 2724 (2024)، الذي يدعو إلى وقف فوري للأعمال القتالية خلال شهر رمضان، ويجب أن يكون تنفيذه فوريا من أجل تعزيز الحل السلمي للنزاع في المستقبل القريب باعتباره السبيل الوحيد لمنع وقوع كارثة إنسانية. وفي غياب الإرادة السياسية لوضع حد للنزاع، لن يؤدي أي تدبير آخر إلا إلى التخفيف من آثاره.

ويجب على المجلس أيضا أن يُعبِّر بوضوح وحزم عن استهجانه انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتأييده المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بعرقلة المساعدة الإنسانية واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب.

وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة للحفاظ على المعابر الحدودية وتوسيعها، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام إيصال الإمدادات الحيوية، وتدبير التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية والذي يُقدَّر بنحو 4,1 بلايين دولار، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

قبل وقت ليس ببعيد، كان السودان يعتبر سلة الخبز في المستقبل لكل شرق أفريقيا. ولكن تدمير البنية التحتية الأساسية، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، ونزوح المزارعين قد قوَّض إمكاناته الزراعية.

وفي هذا الصدد، سيكون التعاون الدولي الرامي إلى إنشاء أو استعادة القدرات الإنتاجية، إلى جانب التمويل ونقل التكنولوجيا، ضروريا لإرساء نظم غذائية منتجة قادرة على المنافسة ومستدامة في سيناريو ما بعد انتهاء النزاع.

ويجب أن نضاعف جهودنا للتصدي لخطر الجوع الذي يلوح في الأفق على شعب السودان بالسرعة التي تقتضيها الحالة، وعلينا إيجاد الإرادة السياسية لاحتواء هذه الأزمة باستخدام الأدوات المتاحة لنا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو والسيد مارتينا والسيد ساكو على إحاطاتهم. ونعرب عن امتنانا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تنبيه المجلس إلى هذه الأزمة الملحة، ولسويسرا وغيانا على عقد هذه الجلسة بهذه السرعة. وأرحب بمشاركة ممثل السودان.

إن خطر المجاعة في السودان الذي بيَّنته المذكرة البيضاء لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يثير قلقا بالغا. وبعد محصول زراعي ضعيف، سيتفاقم الجوع الشديد مُلحِقاً أشد الضر بالضعفاء. إن معظم الوفيات ستكون من الأطفال دون سن الخامسة.

وإننا نشيد بموظفي الأمم المتحدة والعاملين الدوليين والسودانيين العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف قاسية لتخفيف المعاناة.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، المذكرة البيضاء واضحة في أن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية من قبل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تؤدي إلى تجويع الشعب السوداني. وإن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وقرار السلطة السودانية بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل محدود للغاية من تشاد ليس كافيا بأي حال لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة – لا سيما أن الوصول عبر خطوط التماس لا يزال مسدودا تماما. وإننا

ندعو الأطراف المتحاربة إلى ضمان وتسهيل الوصول بدون عوائق عبر جميع الطرق، عبر الحدود وعبر خطوط التماس، بما في ذلك من خلال الطريق الحيوي في أدري بتشاد.

ثانيا، يتعين علينا زيادة تمويل المساعدة الإنسانية. لقد قدَّمت المملكة المتحدة أكثر من 54 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لشعب السودان في هذه السنة المالية. وإننا نقدم الدعم المالي لأولئك الذين يفرون إلى البلدان المجاورة. ونُرحِّب بالفعالية المقبلة لجمع التبرعات التي تستضيفها فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، ونناشد المجتمع الدولي زيادة التمويل لتفادي تحقُّق السيناريو المروع لزيادة عدد الوفيات في السودان بمقدار مليون وفاة هذا العام. ومع أهمية التمويل، فإن هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان تتطلب في نهاية المطاف حلا سياسيا.

ثالثا، يجب أن يتوقف القتال. فالعالم يشهد العواقب الإنسانية الكارثية لنزاع كان يجب ألا يبدأ أبداً. إن عدم تنفيذ القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقف إطلاق النار في رمضان وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق على الفور عملاً بالقرار 2724 (2024)، أمر غير مقبول. وإننا ندعو الجانبين كليهما إلى وقف القتال فورا والعودة إلى المفاوضات. وبالنظر إلى التحذير الواضح من مجاعة وشيكة، يتحتم على المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره وأن نحاسب أنفسنا والأطراف المتحاربة على تنفيذ التوصيات الواردة في المذكرة البيضاء.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ووسورنو والسيد ساكو والسيد مارتينا على إحاطاتهم الملهمة. وأود أيضا أن أشكر الجزائر وسويسرا وسيراليون وسلوفينيا على طلب عقد هذه الجلسة.

إننا نجتمع اليوم تعزيزا للقرار 2417 (2018). فللمرة الأولى، استنكر قرارٌ استخدام المجاعة سلاحاً من أسلحة الحرب، وعدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، وحرمان المدنيين من السلع الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. ويجب تنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا.

ولا تزال الحالة الإنسانية في السودان تتدهور مع اشتداد حدة النزاع وانتشاره إلى مناطق جديدة من البلد. ولا تترك التوقعات مجالا يُذكر للشك، فشبح المجاعة تلوح نُذُره في الأفق. وتتأثر الزراعة وسلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها – حيث يتم تدمير الحقول أو يتعذر الوصول إليها، وتتعرض البنية التحتية الزراعية لأضرار بالغة، غالبا ما تكون دائمة. وأدَّى أيضاً نزوح السكان المدنيين إلى التخلي عن الأراضي الصالحة للزراعة. وتسبَّب نقص المياه والكهرباء والوقود في انهيار فعلي لجميع النظم الغذائية. إن هذه حالة غير مقبولة.

ويجب على الطرفين التقيد بالقانون الدولي، وندعوهما إلى احترام التعهدات التي قُطِعت في جدة لحماية المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ومن الضروري ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق وإزالة العقبات التي تحول دون إيصال المعونة، سواء عبر الخطوط الأمامية أو في سياق المعونة عبر الحدود. وترحب فرنسا بالالتزامات الأولية التي تعهدت بها السلطات السودانية بالسماح باستخدام المعابر الحدودية وثلاثة مطارات من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية. وإننا ندعو طرفي النزاع إلى تيسير الوصول في الميدان. وسيكون تيسير الوصول أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر الإنساني الدولي للسودان والبلدان المجاورة، الذي تنظمه فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي في باريس في 15 نيسان/أبريل.

وباتخاذ القرار 2724 (2024)، دعا المجلس إلى وقف إطلاق النار طوال شهر رمضان. ويجب تنفيذ القرار على سبيل الاستعجال، ويجب أن نعمل على وقف القتال بعد تلك الفترة.

وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي حشد جهودهما للاستجابة لمعاناة الشعب السوداني وتأثير النزاع على المنطقة.

السيدة إفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيدة إديم وسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية، والسيد ماوريتسيو مارتينا، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والسيد كارل سكاو، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لمنظمة الأمم المتحدة، على الإحاطات المقدمة بشأن الحالة الإنسانية والغذائية في السودان. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

ونتشاطر القلق المعرب عنه في تقييمات الحالة الإنسانية والغذائية الصعبة في السودان، بما في ذلك المذكرة البيضاء التي أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفقا للقرار 2417 (2018). ونلاحظ أن المكتب يتوقع مزيدا من التدهور في الحالة، من إقليم إلى آخر، كما حدد احتمالية انتقال الحالة من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وربما حتى إلى المرحلة الخامسة، وهي أكثر المراحل حدة، في بعض المناطق. وترتبط الحالة باستمرار القتال العنيف في بعض الأجزاء من البلد منذ نيسان/أبريل 2023 الذي أسفر عن العديد من الإصابات، بما في ذلك في صفوف المدنيين.

إن الإحصاءات محبطة حقا في ظل مواجهة 40 في المائة من سكان هذا البلد الأفريقي الكبير انعدام الأمن الغذائي الحاد وتعرض عشرات الآلاف من الأطفال لخطر سوء التغذية الحاد. ولا يحصلون على الرعاية الصحية في خضم النزاع الدائر حيث إن 70 في المائة من المرافق الصحية في تلك المناطق متوقفة عن العمل. وكما هو الحال مع أطفال غزة، ينبغي أن ننظر في الضرر الجسيم المحتمل الذي قد يلحق بتنمية جيل بأكمله، وهو جيل المستقبل في السودان.

وفي الوقت نفسه، لن يكون تهويل الحالة دون النظر في الحالة الراهنة الحقيقية أمرا بناء، بل ومن غير المناسب تسييس عنصرها الإنساني. وهناك تقييمات متباينة لحالة الأمن الغذائي في السودان. ورغم خشية بعض الوفود وممثلي الأمم المتحدة من أن يغرق السودان بالكامل تقريبا في المجاعة، ينبغي أن نشير إلى أن هذه التقييمات المثيرة للقلق لا يشاطرها الجميع. والواقع أن الأغذية متوفرة في البلد ورفوف الأسواق والمتاجر ليست فارغة حتى في الولايات النائية كسلا والقضارف وسنار والجزيرة. وحصد البلد 3 ملايين طن من الذرة الرفيعة العام الماضي. وتجري معالجة النقص الموجود في القمح باستخدام الإمدادات الخارجية. والمشكلة الرئيسية في كثير من الأحيان هي خفض الأجور والتضخم المتسارع وانخفاض القوة الشرائية. ومما يثير القلق الاتجاه نحو التدهور الطويل الأجل للإمكانات الاقتصادية والغذائية للبلد. ووفقا للبنك الدولي، فإن الاقتصاد السوداني ينكمش بمعدل كبير حيث انخفض بنسبة 12 في المائة في عام 2023. ويتواصل تدمير الهياكل الأساسية الحيوية. ولأول مرة على الإطلاق، سُجل ارتفاع في عدد السودانيين المعرضين للجوع خلال موسم الحصاد. وهو ما يدل على حجم التدمير الذي لحق بالقطاع الزراعي في السودان. وسيستغرق انتعاشه وقتا بطبيعة الحال.

ونشير إلى أن السلطات السودانية قررت في 5 آذار/مارس استئناف تقديم المساعدات الإنسانية عبر عدد من المعابر الحدودية مع تشاد وجنوب السودان ومصر، وكذلك عن طريق بعض المطارات السودانية. وعلاوة على ذلك، ووفقا لفريق الأمم المتحدة القطري، وافق السودان في 17 آذار/مارس على مرور 60 شاحنة محملة بالمعونة الإنسانية إلى الجنينة عبر نقطة التفتيش أدري التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع على الحدود بين السودان وتشاد. وأود أن أذكر بالحالة المزرية في تلك المدينة وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وندعو المشاركين في هذه الجلسة إلى الامتناع عن قلب كل الأمور رأسا على عقب. فالسلطات السودانية تبدي انفتاحها وتعاونها البناء في كل خطوة. وتنخرط بجدية في إمداد دارفور الكبرى بالأغذية. ونشدد على أن بورتسودان وافقت على تسلم الإمدادات من تشاد على الرغم من التهديدات الأمنية الرئيسية.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن من الضروري مواصلة التعاون الإنساني مع السلطات الحالية. ويجب أن تتحمل، في نهاية المطاف، المسؤولية عن تصحيح الحالة الإنسانية الراهنة وتيسير توزيع الإمدادات والإبلاغ وضمان حماية المدنيين. ويعني رفض القيام بذلك تفاقم الحالة المتردية بالفعل للسكان السودانيين. وثمة حاجة إلى زيادة إيصال المساعدات

عبر مختلف نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرة السلطات المركزية وبموافقتها حصرا. ويمكن أن يخفف التمويل الكافي لبرامج الاستجابة الإنسانية في السودان من معاناة السودانيين. وينبغي أيضا مساعدة الدول المجاورة. ونأمل أن يستجيب المؤتمر الدولي المقبل الذي سيُعقد في باريس في 15 نيسان/أبريل للتوقعات.

ومما يؤسف له أن تسييس الأمن الغذائي والحالات الإنسانية في مختلف البلدان أصبح ظاهرة متكررة في مجلس الأمن. ولا يملك المجلس الأدوات للتصدي بحق لهذه الحالات لأن هيئات الأمم المتحدة الأخرى تفعل ذلك. ولهذا السبب، تؤجَّج التوترات هنا عمدا في أوقات معينة لأسباب سياسية. ويتم ذلك في كثير من الأحيان لصالح الأطراف الفاعلة الخارجية. ومن الواضح أن النزاع قد أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية في السودان، ولكن ينبغي ألا ننسى أن التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير التقييدية التي فرضها الغرب على البلد قد قوضت قدرة المجتمع السوداني على الصمود.

وتقدم روسيا المساعدة إلى السودان على الصعيد الثنائي ومن خلال المنظمات الدولية على حد سواء. وفي عام 2022، أُرسلت شحنة مكونة من 000 20 طن من القمح من الدرجة الغذائية إلى بورتسودان. وفي عام 2023، قدم بلدنا تبرعا بقيمة 2,5 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي من أجل توفير المعونة الغذائية للسودان. وفي مايو/أيار 2023، بمجرد أن بدأ النزاع الحالي بالفعل، تبرعت روسيا بمجموعات من المواد تحتوي على أدوية ومعدات طبية كافية لمساعدة 000 12 مريض، بما في ذلك لإجراء العمليات الجراحية. وقبل ذلك بعام، تلقى السودان حوالي 100 مجموعة من المواد الروسية لمكافحة الكوليرا والملاريا.

وتستحق الخطوات الاستباقية التي اتخذتها بورتسودان على الجبهة الإنسانية الثناء. وتتماشى مع إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان فيما يتعلق بتنظيم ممرات إنسانية آمنة ومستدامة في إطار ضمانات يقدّمها طرفا النزاع. وينبغي ألا ننسى أن الوثيقة نفسها تحظر استخدام الطرفين للدروع البشرية. ومع ذلك، يواصل أحد الطرفين استخدامها. ونعتقد أنه يمكننا الاستفادة من النية التي أعربت عنها السلطات السودانية لحل المشكلات الإنسانية الناشئة بطريقة إيجابية وبناءة من أجل المضي قدما نحو تسوية شاملة للنزاع في البلد.

ولن يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم ومواصلة حياتهم كالمعتاد دون تعريض أنفسهم للخطر إلا من خلال حل سياسي للنزاع. وندعو باستمرار إلى إنهاء المواجهة المسلحة وإقامة حوار شامل بين السودانيين تشارك فيه جميع القوى السياسية المؤثرة والجماعات العرقية والدينية. وتبين الجهود الدولية السابقة، بما في ذلك في السودان، أن القرارات المفروضة من الخارج ليست دائمة وأحيانا لا تدوم حتى يوما واحدا، ولا سيما القرارات المتسرعة التي لا تأخذ في الاعتبار آراء الأطراف الوطنية الفاعلة المؤثرة. وفي أسوأ الحالات، يمكن أن تسبب أضرارا كبيرة.

ونعتقد أن أي تدخل خارجي مدمر في شؤون السودان الصديق أمر غير مقبول. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الشعب السوداني يمكنه، بل وينبغي له، أن يحل مشكلاته الداخلية بصورة مستقلة دون ضغوط خارجية، وبوجه خاص دون محاولة أطراف ثالثة استخدام الحالة الإنسانية للضغط على السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أشكر السيدة وسورنو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيد مارتينا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والسيد سكاو من برنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم المتبصرة التي أبرزت خطورة الحالة.

وتشكر اليابان غيانا وسويسرا، بوصفهما جهتي التنسيق بشأن النزاع والجوع، اللتين انضمت إليهما سيراليون وسلوفينيا، على طلب عقد هذه الجلسة الهامة التي تأتي في الوقت المناسب.

قبل أسبوعين، دعا الأمين العام من هذه القاعة جميع الأطراف في السودان إلى احترام وقف الأعمال القتالية في شهر رمضان بغية رسم طريق ثابت نحو تحقيق السلام الدائم للشعب السوداني (انظر

S/PV.9567). وردد الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية دعوته، كما فعل مجلس الأمن، باتخاذ القرار 2724 (2024) بسرعة.

وعلى الرغم من تلك الأصوات القوية والموحدة، تواصلت الاشتباكات المستمرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لـ 11 شهرا الآن. ونشعر بالجزع لأن ما يقرب من 18 مليونا من السكان في السودان يواجهون الآن انعدام أمن غذائي حاد، نتيجة للحرب إلى حد كبير.

ومع أخذ الحالة في الاعتبار، أود أن أشدد على ثلاث نقاط اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أهم خطوة يتعين اتخاذها فورا هي الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي بالإجماع واحترام روح شهر رمضان من خلال الالتزام بوقف الأعمال القتالية. ويؤيد المجلس الجهود الدولية والإقليمية المنسقة للتوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض. ونعيد تأكيد دعمنا لاستمرار المبعوث الشخصي رمطان لعمامرة في الاضطلاع التام بمساعيه الحميدة.

ثانيا، يجب على الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن استخدام التجويع كوسيلة للحرب. ويجب على الأطراف حماية المدنيين وعدم تهديد البنية التحتية المدنية أو توفير السلع والخدمات الحيوية. ويساورنا القلق من أن العديد من المزارعين قد شردوا من أراضيهم الزراعية. كما ألحقت الهجمات على الهياكل الأساسية الاقتصادية والزراعية أضرارا بالغة بالنظام الغذائي في السودان.

ثالثا، إن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق أمر بالغ الأهمية. ولا بد من العمليات عبر خطوط التماس وعبر الحدود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة. ويجب حماية جميع مقدمي المعونة الإنسانية وضمان وجودهم. وندعو كلا الطرفين إلى الالتزام الكامل بإجراء حوار لضمان القيام بعمليات عبر خطوط التماس وعبر الحدود من دون عوائق والامتثال لالتزاماتهما بموجب إعلان جدة المتعلق بالالتزام بحماية المدنيين في السودان.

وفي ذلك السياق، نشير بشكل إيجابي إلى إعلان السلطات السودانية أنها ستيسر وصول المساعدات الإنسانية عبر نقاط حدودية معينة مع تشاد وجنوب السودان ومصر، فضلا عن النقل الجوي. ونشير أيضا إلى إحراز بعض التقدم في إصدار التأشيرات والتخليص الجمركي.

وتشارك اليابان غيرها في دعوة المانحين إلى زيادة المساعدة الإنسانية للشعب السوداني. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا القوي تجاه الشعب السوداني ومستقبله.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن تمنحوني الوقت الكافي لندلي بدلونا في الأمر بعد أن تشعبت آراؤكم حول موضوع الإغاثة الإنسانية التي تتجه إلى التسييس ولأن المترجمين الشفويين طلبوا مني عدم الاستعجال في تلاوة البيان، وأنا واثق من أنكم ستمنحوني الوقت الكافي ولا أقدم بيانا طويلا، فشكرا لكم على تقديركم.

أشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، وأشكر مقدمي الإحاطتين الآخرين السيد موريزيو مارتينا، نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسيد كارل سكاو، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على إحاطاتهم. كما أشكر كل الوفود على حسن مصداقيتها التي تناولت بها الحالة الإنسانية في السودان. وعلى وجه الخصوص أشكر السيدة لندا توماس – غرينفيلد، ممثلة الولايات المتحدة وممثلي روسيا والصين والمملكة المتحدة وغيرهم ممن فاتني ذكرهم على الدعم الإنساني الذي قدموه للسودان.

في مطلع ما تعرضت له الوفود من انتقادات ظلت تتكرر بمتوالية بدون الاستجابة لما قلناه عدة مرات في هذا الموقع، ذكرت للمجلس أنه لا توجد عراقيل بيروقراطية لأن البيروقراطية نفسها ماتت. لا توجد بيروقراطية إلا في ظل دولة تعمل في ظرف طبيعي، ونحن في حالة

حرب عدوان. فلا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم، بالمال والسلاح والصواريخ والعتاد، ميليشيا الدعم السريع في دارفور عبر مطار أم جرس في تشاد. وفي الأسبوع الماضي، وصل 000 3 مقاتل من قوات الدعم السريع إلى أبو ظبي ومنحوا إقامات لتلقيهم المزيد من التدريب حتى يردوا إلى دارفور لمواصلة الحرب.

ولذلك، فإننا نشكر ممثل الجزائر على بيانه باسم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد، حين قال – أو طالب – بالوقف الفوري بالضغط على الدول التي تدعم وتفاقم النزاع.

وأشكر كذلك ممثلة الولايات المتحدة، السيدة لندا توماس – غرينفيلد، على بيانها، الذي طالبت فيه القوى الإقليمية بوقف إمدادات الأسلحة إلى السودان بموجب حظر توريد الأسلحة إلى دارفور، وهذا هو المطلوب من مجلس الأمن. لأن مجلس الأمن عندما اتخذ قراره السابق (القرار 2685 (2023)) لم يدرج فقرة تطالب بوقف النزاع. وعندما طالبنا بإدراج هذه الفقرة أسقطها القائم بالصياغة، وأُخطِرنا بأنها سقطت سهوا.

أما فيما يتعلق بإعادة فتح المعابر الحدودية، فقد قلت لكم أن المعابر كلها مفتوحة جوا وبرا وبحرا، بما فيها معبر دارفور عبر الطينة مؤقتا، وهو قائم الآن ومفتوح كما أخطرت السيدة توماس غرينفيلد هذا الصباح عندما سألتني. ولذلك كان المتوقع أن تكون شحنة الإغاثة من قبل الأمم المتحدة 237 شاحنة، ولكن لم تدخل سوى 60 شاحنة. أما بقية الشحنات فلم تصل، ولا توجد شحنة على الأرض الآن، حسب معلوماتي، من الأمم المتحدة تتعلق بالإغاثة. كما إن معبر بورتسودان مفتوح على مصراعيه. ولذلك أرجو أن أقطع الشك في هذا بأنه لا وجود لعرقلة للعمليات الإنسانية بأي قدر.

أما فيما يتعلق بمن قالوا – وبالغوا – بإن السودان يواجه مجاعة، أرجو أن أرد عليهم بمقالة أمارتيا سين، العالم البنغالي في مجال التنمية الذي اكتشف أن المجاعة لا تتسبب بفقدان الحبوب ولكن قد تتسبب بقطع طرق الوصول وشبكات التوزيع. وأن السودان بيئيا، كما يقول علماء البيئة، ليس عرضة لأن يشهد مجاعة. ولكن توالي جداول الأعمال الدولية في ضرب السودان ونشر الحروب وتقتيل السودانيين بدون وجه حق هو الذي أعاق نهضة السودان وأن يستفيد من أرضه. وقد تدخلت دول لتمنع مشروع جعل السودان سلة غذاء للعالم.

هناك الأنهار الموسمية الخمس والجداول والوديان ونهر النيل العظيم وحوض النوبة المائي. وتتعدد الأقاليم المناخية في السودان بما يسمح بزراعة القمح، وهو منتج في المناطق الباردة. وهناك مساحة مشروع الجزيرة، التي تبلغ 2 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة. وهناك مساحة صالحة للزراعة في السودان تعادل 172 مليون فدان، مع اعتماد طرائق الزراعة الحديثة بهدف رفع الإنتاجية باستخدام البذور المحسنة.

بالرغم من تثميننا لدور منظمة الأغذية والزراعة في التعاون التام في مجال الزراعة والأمن الغذائي، مع إحجام بعض المنظمات الدولية عن ذلك، شابت تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن الإنتاج الزراعي في السودان أخطاء حين ذكر أن المساحة المزروعة تعادل 9 ملايين هكتار، أي 23 مليون فدان، لتفادي المجاعة بزيادة المساحات المزروعة. لكن حدوث الحرب أعاق تنفيذ الخطة الاستراتيجية، حيث تم توزيع 000 7 طن من البذور والأسمدة من منظمة الأغذية والزراعة، ونحن ممتنون على ذلك، تم توفيرها أيضا من قبل البنك الزراعي السوداني وبنك التنمية الأفريقي، مع صعوبة إيصال الأسمدة والبذور إلى ولايات دارفور وجنوب كردفان وولاية الخرطوم، ولكن تم إدخالها عن طريق القوات المشتركة. صعوبة توصيل الوقود، حيث تم رش الآفات الشائعة، مثل الجراد والطير بتكلفة 7 ملايين يورو وشراء مبيدات ووقود طيران مع استئجار طيارين أجانب.

دخول مليشيات الدعم السريع إلى ولاية الجزيرة بعد إنجاز محاصيل العروة الصيفية أثر في 000 770 فدان، وتم حصاد 85 في المائة من المحاصيل قبل الحرب. مع مضاعفة المساحة إلى 1.150 مليون فدان خلال الموسم الحالي وثبات مناسيب المياه وتوفير مدخلات الإنتاج للتوسع في زراعة الذرة.

في الفترة من 2 إلى 17 كانون الثاني/يناير 2024، وبناء على طلب وزارة الزراعة والغابات، قامت منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الأمانة الفنية للأمن الغذائي، بتوزيع وزارات الدولة، ونفذت الوزارة مهمتها السنوية لتقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية، لتحديد إنتاج المحاصيل لعام 2023 وحالة الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء الولايات الـ 18 في البلاد.

ونظراً لأن الحرب المستمرة أدت إلى تقييد الحركة بين بعض الولايات وداخلها، فقد كانت هنالك حاجة إلى نهج منقّح لتنفيذ عملية تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية. تم استبدال الفرق الأساسية بفرق حكومية، اختلف تكوينهم بين الولايات وإدارة الإنتاج بوزارة الزراعة والغابات ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والأمن الاقتصادي، الذين انتقلوا بالفعل إلى ولايات مختلفة في جميع أنحاء البلاد بعد اندلاع الحرب في العاصمة الخرطوم.

تم تزويد هذه الفرق الخاصة، من قبل وزارات الدولة ومشاريع الري، بالبيانات والمعلومات حول إنتاج المحاصيل وظروف الثروة الحيوانية، بما في ذلك التقديرات الرسمية للمساحة المزروعة والمحصودة وإنتاج الحبوب الأساسية والمحاصيل النقدية، بالإضافة إلى معلومات حول العوامل الرئيسية المؤثرة حيثما سمح الوضع الأمني بإجراء زيارات ميدانية للتحقق من التقديرات الرسمية المقدمة من سلطات الدولة، مع المعلومات التي جُمّعت من خلال عمليات التفتيش الميداني ودراسات الحالة السريعة مع عينات من المزارعين والمقابلات مع الرعاة والتجار.

ولم يكن من الممكن جمع الأدلة عن الماشية والمزارع والمراعي، حيث تم تقييم ظروف المراعي باستخدام منهجية أداء التقييم التصويري. وقدّم المزارعون والمزوّدون الرئيسيون معلومات عن كمية الأمطار وتوزيعها وحالة الغطاء النباتي وحملات حماية المحاصيل وحالة المواشي وصحتها وأسعار المحاصيل الرئيسية. وتم الاطلاع على تقارير الأمن الغذائي الدورية، في حين لم يكن من الممكن الحصول على معلومات رسمية عن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية من بنك السودان المركزي والبنك الزراعي السوداني والجهاز المركزي للإحصاء وهيئة الاحتياطي الاستراتيجي. ونظراً لاستحالة الحصول على بيانات رسمية مثل هذه، فإن معظم أجهزة قياس الأمطار مثلاً من هيئة الأرصاد الجوية قامت على مستوى البلاد باستخدام بيانات وصور الأقمار الصناعية بديلاً عنها لمراجعة أداء موسم الأمطار وتطور ظروف الغطاء النباتي خلال العام.

ويقدّر الإنتاج الوطني من الحبوب خلال موسم 2022–2023 من الذرة الرفيعة والدخن والقمح بحوالي 4 ملايين طن. ومن المتوقع أن يصل إنتاج القمح المقرر حصاده خلال الموسم الزراعي الحالي في آذار/مارس 2024 إلى حوالي 900 377 طن – أي أقل بنسبة 21 في المائة من العام السابق.

وعلى الرغم من أن معدلات تطعيم الحيوانات في عام 2023 كانت أقل مقارنة بالعام السابق، إلا أن الصحة العامة للماشية جيدة بشكل عام ولم يتم الإبلاغ عن تفشي أمراض رئيسية. تم تقييم حالة المراعي على أنها معتدلة إلى جيدة في وقت التقييم، لكنّ الأمطار الموسمية غير المنتظمة لم تسمح إلا بالتجديد الجزئي لموارد المراعي والتي لن تكون كافية للحفاظ على الثروة الحيوانية حتى بداية موسم الأمطار التالي في حزيران/يونيه 2024. وتم الإبلاغ عن حالة مماثلة بالنسبة للمياه، حيث أدى النزاع إلى الحد من تحركات القطعان وتقييد الوصول إلى المراعي والمياه في بعض المناطق.

لقد ارتفعت أسعار الذرة الرفيعة والدخن المنتجة محلياً والقمح المستورد في الغالب عام 2023 بسبب الاضطرابات التجارية المرتبطة بالنزاع ونقص الإمدادات والانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية، وسجّلت الزيادات الأكثر حدة في منطقة دارفور الكبرى ومنطقة كردفان الكبرى، وفي ولاية الخرطوم حيث تشتد حدة النزاع.

يقدّر استخدام الحبوب الغذائية في عام 2024 بحوالي 7.3 مليون طن باستخدام تعداد السكان في نهاية عام 2023 الذي اعتمده أحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، بمتوسط استهلاك للفرد يبلغ 152 كيلوغراماً. ومن المتوقع بعد ذلك أن تبلغ متطلبات واردات الحبوب للسنة التسويقية 2024 مقدار 3.7 مليون طن، بمقدار 2.4 مليون طن من القمح والذرة و 000 936 طن من الذرة الرفيعة.

أما بشأن الإنتاج الزراعي والمساحة المزروعة والمحصودة، فتقدر المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة عام 2023 بنحو 9 ملايين هكتار، أي ما يعادل 23 مليون فدان، بزيادة نحو 1 في المائة عن العام السابق ومتوسط السنوات الخمس السابقة مع تراجع في القطاع شبه الآلي، حيث تقلصت المساحة المزروعة بنحو 3 في المائة مقارنة بالسنة الماضية و 9 في المائة مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة. يرجع ذلك أساساً إلى انخفاض عدد المستفيدين من التمويل الفلاحي وارتفاع تكاليف الإنتاج.

لقد تم الإبلاغ عن انخفاضات حادّة في ولايتي سنّار والنيل الأزرق، في حين لم تبلغ شمال كردفان وغرب كردفان عن توقف الزراعة في موسم المحاصيل الصيفي لعام 2023. وعلى النقيض من ذلك، زادت المساحات المزروعة في ولاية القضارف والتي تشير التقارير إلى أن نسبتها أعلى بمقدار 23 و 27 في المائة عن العام الماضي ومتوسط السنوات الخمس السابقة، على التوالي. وكانت الزيادة في المساحة المزروعة أعلى بنسبة 7 و 14 في المائة مقارنة بالعام السابق ومتوسط السنوات الخمس السابقة، على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في ولاية سنّار، حيث تشير التقارير إلى أن المساحة المزروعة أعلى بنسبة ثلاث مرات من العام السابق وأعلى بنسبة أربع مرات من متوسط السنوات الخمس السابقة، على التوالي، بسبب تدفق النازحين داخلياً ومعظمهم من ولاية الخرطوم الذين شاركوا في العمليات الزراعية. وقد عوّضت الزيادة في المساحة المزروعة بولاية سنّار الانخفاض الحاد الذي لوحظ في غرب وجنوب ووسط دارفور بسبب انعدام الأمن السائد الناجم عن هجمات مليشيات الدعم السريع الممنهجة التي تعيق وصول المزارعين إلى الحقول.

وتقدّر المساحة المزروعة بالدخن بحوالي 3.9 مليون هكتار، ما يعادل 9.4 مليون فدان، أي أقل بنسبة 20 و 15 في المائة عن العام السابق ومتوسط السنوات الخمس السابقة، على التوالي. يعود هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض المساحات المزروعة في القطاع التقليدي والتي كانت تمثل في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية 90 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة بالدخن.

وسجّلت أشد الانخفاضات في وسط دارفور، وقابلتها جزئياً زيادة في المساحة المزروعة في ولايتي سنّار وجنوب كردفان وغرب البلاد.

تمت زراعة محصول القمح لموسم 2023–2024 بين أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر. وتقدر المساحة المزروعة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023 بـ 130 179 هكتاراً، أي ما يعادل 000 500 فدان، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 38 و 7 في المائة عن الموسم السابق ومتوسط السنوات الخمس السابقة، على التوالي. يتبع هذا الانخفاض الاتجاه السائد في العام السابق بسبب التحديات التي تواجه الوصول إلى التمويل الزراعي والتي تفاقمت بسبب تعطل أنشطة المصارف والبنوك الزراعية؛ وصعوبات الحصول على أسعار سوقية تنافسية؛ وكان إجمالي المساحة المحصودة من الذرة الرفيعة والدخن أقل من مستواها في العام السابق ومقارنة بمستوى السنوات الخمس السابقة.

وقُدرت المساحة المحصودة من الذرة الرفيعة بـ 6 ملايين هكتار، ما يعادل 14.4 مليون فدان، بانخفاض بلغ 17 و 21 في المائة عن العام السابق ومتوسط السنوات الخمس السابقة، على التوالي. في حين قُدرت المساحة المحصودة بالدخن بـ 3 ملايين هكتار بانخفاض 15 و 21 في المائة على التوالي من العام السابق ومتوسط السنوات الخمس.

وتبلغ نسبة المساحة المحصودة إلى المساحة المزروعة 77 في المائة بالنسبة للدخن، وهي مماثلة لمتوسط السنوات الخمس السابقة. بينما تبلغ نسبة الذرة الرفيعة المحصودة 61 في المائة مقارنة بنسبة 77 في المائة في السنوات الخمس السابقة. ومن المتوقع أن تبلغ المساحة المحصودة للقمح 360 161 هكتاراً، بما يعادل 000 397 فدان، أي بانخفاض حوالي 15 في المائة عن العام السابق.

بناء على تقديرات إنتاج البعثة المذكورة، بما في ذلك توقعات محصول القمح الشتوي والحصاد في آذار/مارس 2024 وأحدث المعلومات عن الاستهلاك واستخدام الأعلاف والتجارة وتوافر المخزونات والخطط، تم استخدام التقديرات التالية:

يقدّر إجمالي إنتاج الحبوب بنحو 4 ملايين طن، بما في ذلك توقعات بإنتاج 900 377 طن من القمح مع محصول القمح الشتوي.

ويقدر الاستخدام الغذائي الإجمالي بنحو 7.32 مليون طن باستخدام الرقم السكاني المقدر بـ 48.2 مليون نسمة حتى نهاية عام 2023، والذي تم اعتماده في أحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي. وبحسب تحليل التصنيف المتكامل، يبلغ متوسط استهلاك الفرد 152 كغ من الحبوب سنوياً، بما في ذلك 75 كغ من الذرة الرفيعة، و 58 كغ من القمح، و 16 كغ من الدخن، و 2 كغ من الأرز.

ومن المتوقع أن يصل استخدام الأعلاف إلى 740 152 طن، باستخدام مخصص يبلغ حوالي 5 في المائة من إنتاج الذرة الرفيعة و 2 في المائة من إنتاج الدخن الذي يستخدم كعلف للماشية.

تقدر الاحتياجات من البذور لزراعة عام 2023 بحوالي 122 000 طن، على أساس متوسط المساحة المزروعة خلال السنوات الثلاث الماضية ومعدل البذور المعتمد في البلاد. وقد تم استخدام معدلات البذور التالية: 7.5 كغ لكل هكتار للذرة الرفيعة و 4 كغ لكل هكتار للدخن و 20 كغ لكل هكتار للذرة.

وتقدّر خسائر ما بعد الحصاد والاستخدامات الأخرى بـ 191.3 طناً بمعدلات تتراوح بين 5 في المائة للذرة الرفيعة و 1 في المائة للأرز.

الخلاصة، توجد فجوة غذائية ولكنها لا تصل إلى نذر مجاعة لأن هنالك مخزوناً استراتيجياً في صوامع الغلال والمطاحن. هنالك صومعة البنك الزراعي بالقضارف، إضافة إلى الحبوب المخزنة على شكل مؤن في المخازن ووسائل التخزين الأهلية. لا توجد مجاعة بالسودان، وإن الفجوة الغذائية لم تسفر عن نقص في إنتاج الحبوب ولكن القطوعات الحرجة التي نجمت عن سيطرة مليشيات الدعم السريع على بعض المناطق أدت إلى إعاقة إيصال الأغذية إليها، وإن ولايات جنوب وغرب كردفان شهدت زراعة مساحات بنسبة كبيرة. وفي ولاية الجزيرة، يستهدف زراعة 000 350 فدان ولكن تمت زراعة 000 250 فدان رغم الحرب وتوالي هجمات مليشيات الدعم السريع.

إن فجوة الذرة تعادل 1.5 مليون طن، ويمكن سدها بإدخال الأغذية من قبل الأمم المتحدة في دفعتين. كما يتم استيراد 1.5 مليون طن قمح للخبز من الخارج وبسعر أرخص من زراعة القمح. وإن الذرة والدخن لا يتم استيرادهما عادة من الخارج.

ختاماً، نناشد الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة بتقديم العون في المحاور التالية: إن حرب العدوان المدعومة من قبل دولة الإمارات أدت إلى قطوعات في سلسلة الإمدادات الغذائية، وعرقلت توصيل الإغاثة والمواد الغذائية والمدخلات الزراعية في المناطق التي تسيطر عليها مليشيات الدعم السريع. لذا نطلب منها تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للقطاعات الهشة في مناطق النزوح الداخلي في شرق السودان، في ولايات دارفور وجنوب وغرب كردفان وولاية الخرطوم والنيل الأبيض والشمالية. ينبغي استكمال تقديم المساعدات الإنسانية بتدخلات نوعية تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين وضعية الأمن الغذائي وأداء السوق لتعرضه للنهب وانقطاع دورة الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات إلى أقل من 20 في المائة من المستوى المستهدف.

نأمل أن تعين الأمم المتحدة السودان في تفعيل خدمات التعليم والصحة ومكافحة الأوبئة وتطوير الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، إضافة إلى توفير الدعم الفني لإنتاج القمح لزيادة الإنتاجية، ولسلسة قيمة الدخن. وتقديم الدعم لوزارتي المالية والزراعة لتحسين مستوى جمع البيانات في المناطق المزروعة والمحصودة، وترقية فعالية الإدارة العامة لوقاية النباتات، لمعالجة الآفات ودعم القدرات، مع تحسين وصيانة البنية التحتية للري، وزيادة كمية البذور المعتمدة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة 11/55.